

المبسوط

يجيء فيه إحلال إلا أن فيه رخصة فأبى أن يأخذ بالرخصة حتى قتل فهو في سعة لأن هذا إغرار بالدين وليس في الأول إغرار بالدين .

(ألا ترى) أن محرما لو اضطر إلى ميتة وإلى ذبح صيد حل له عندنا أكل الميتة ولم يحل له ذبح الصيد ما دام يجد الميتة لأن الميتة حلال في حال الضرورة والصيد جاء تحريمه على المحرم جملة ولأنه لو ذبح الصيد صار ميتة أيضا فيصير هو جامعا بين ذبح الصيد وتناول الميتة وإذا تناول الميتة كان ممتنعا من الجناية على إحرامه بقتل الصيد والحل لأجل الضرورة فإن كانت الضرورة ترتفع بأحدهما لم يكن له أن يجمع بينهما .

ولو قيل لرجل دلنا على مالك أو لنقتلك فلم يفعل حتى قتل لم يكن آثما لأنه قصد الدفع عن ماله وذلك عزيمة قال عليه الصلاة والسلام من قتل دون ماله فهو شهيد ولأن في دلالة إياهم عليه إعانة لهم على معصية الله تعالى وقد قال الله تعالى ! المائدة 2 فلماذا يسعه أن لا يدلهم وإن دلهم حتى أخذوه ضمنوا له لأن بدالته لا يخرجون من أن يكونوا غاصبين لماله متلفين فعليهم الضمان والله أعلم بالصواب .

\$ باب اللعان الذي يقضي به القاضي ثم يتبين أنه باطل \$ (قال رحمه الله) (وإذا ادعت امرأة على زوجها قذفا وجده الرجل فأقامت عليه البيعة بذلك وزكوا في السر والعلانية وأمر القاضي الزوج أن يلاعنها فأبى أن يفعل وقال لم أقذفها وقد شهدوا علي بالزور فإن القاضي يجبره على اللعان ويحبسه حتى يلاعن) لأنه ممتنع من إيفاء ما هو مستحق عليه فيحبسه لأجله ولا يضره الحد وقد بينا هذا في الطلاق .

فإن حبسه حتى يلاعن أو هدهدته بالحبس حتى يلاعن وقال أشهد بالله إنني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنى قاله أربع مرات ثم قال ولعنة الله على من الكاذبين فيما رميتها به من الزنى والتعننت المرأة أيضا وفرق القاضي بينهما ثم ظهر أن الشهود عبید أو محدودون في قذف أو بطلت شهادتهم بوجه من الوجوه فإن القاضي يبطل اللعان الذي كان بينهما ويبطل الفرقة ويردها إليه لأنه تبين أنه قضى بغير حجة والقضاء بغير حجة باطل مردود .

ولا يقال فقد أقر بالقذف بالزنى في شهادات اللعان لأن ذلك كان بإكراه من القاضي إياه على ذلك والإكراه بالحبس يمنع صحة الإقرار .

(ألا ترى) أنه لو هدهدته بالحبس على أن يقر بأنه قذف هذا الرجل فأقر بذلك لم يلزمه بهذا الإقرار شيء فكذلك هنا .

فإن قيل ذاك إكراه بالباطل وهذا إكراه بحق